المجتمع المدني العربي وأدواره في المجالات المختلفة.

أ./ مناجلية الهذبة
جامعة باجي مختار عنابة

ملخص:

تؤدي تنظيمات المجتمع المدني المختلفة مجموعة هامة من الأدوار والوظائف مساهمـــة منها في إنجاح جهود التنمية ، كما أنها تعتبر أهم آليات تفعيل و تكريس نموذج الديمقراطيـــة من خلال ما تقوم به من توعية ، تحسيس ، تكوين ، إعلام و إتصال و تعبئة ، من خلال ما أتيح لها من فرص تغيير القوانين نتيجة نضالاتها المتواصلة و الهادفة عبر العالم ، سواء منه الغربي المتقدم أو العالم النامي نتيجة للإحتكاك و التواصل بشتى أنواعه أو التواصل الثقافي و المعرفي إضافـــة إلى وسائل الإعلام و الإتصال باختلافها عبر مراحل تطور و تغير سيرورة عمل واتجاهـــات المجتمع المدني.

Abstract:

Various organizations of civil society groups play important roles and functions as a contribution to the success of development efforts, It is also considered the most important activation and devote model of democracy through its outreach mechanisms, Sensitize, configure, media and communication and mobilization, through what has been made available from the opportunities to change laws as a result of the ongoing struggles and efforts across the world, Whether it advanced the western or the developing world as a result of friction and communication of all types or cultural communication and knowledge as well as media and communication through the stages of the evolution of her difference and change the work process and trends of civil society.

المنارة للاستشارات

تمهيد

لتنظيمات المجتمع المدني مجموعة هامة من الخصائـص وكـذا مجموعـة من الأدوار والوظائف مساهمـة منها في إنجاح جهـود التنميـة، كما أنها تعتبـر أهم آليات تفعيل وتكريس نموذج الديمقراطيـة من خلال ما تقوم به من توعيـة، تحسيس، تكويـن، إعـلام وإتصـال وتعبئة، من خلال ما أتيح لها من فرص تغيير القوانين نتيجة نضالاتهـا المتواصلة والهادفة عبر العالم، سواء منه الغربي المتقدم أو العالم النامي نتيجة للإحتكاك والتواصـل بشتى أنواعـه أو التواصل الثقافي والمعرفي إضافة إلى وسائل الإعلام والإتصال باختلافها عبر مراحل تطور وتغير سيرورة عمل واتجاهات المجتمع المدني .

و قبل التطرق إلى خصائص ووظائف المجتمع المدني تجدر الإشارة بنا إلى ذكر المفهوم عربيا بصفة عامة ومغاربيا بصفة خاصة ولو بطريقة موجزة نظرا للأهمية الكبرى الذي يكتسيها في هذه الدول .

و بذلك قسم المقال إلى ثلاث نقاط كما يلي : -

1 - المجتمع المدني في الوطن العربي .
2 - المجتمع المدني في المغرب العربي .
3 - المجتمع المدني - خصائصه ووظائفه .

1 - في البلدان العربية

« لقد حاول بعض الباحثين العرب بعد انتشـار المفهوم والظاهـرة، « تأصيل» المفهوم بمعنى البحث عن جذور قديمة للظاهرة في التاريخ العربي.وقام باحثون بتصنيف أشكال وتكنولوجيات مجتمعية قديمة باعتبارها منظمات وكيانات مجتمع مدني شريطة النظر إليها في سياقها التاريخي . فهي حسب رأيهم تقوم بأدوار ووظائف هي في الأصل وفي التحليل النهائي ما تقوم به مؤسسات المجتمع المدني الحالية . » (1) .

وقد « شجع التطور العالمي بروز حركات محلية تقوم بتأسيس مجتمع مدني حديث واضح الأهداف، فهذه المنظمات حين يتم تكوينها تحدد الغايات والوسائل والشكل الإداري والتنفيذي . فهي تؤكد على الديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان والحد من السلطة المطلقة، وضمان حريات التعبير والتنظيم والحركة والعمل والتعليم

و غيرها من الحقوق الأساسية والحريات.» (2).

المنارة للاستشارات

ولقد ارتبط ظهور المجتمع المدني في الدول العربية بظهور الحاجة إليه كشعار نتيجة فشل النموذج المجتمعي من خلال دولة الحزب الوحيد، ودولة « الضباط الأحرار » ودولة الملكيات المطلقة والرئاسات القبلية، ومن هنا نجد أن المجتمع المدني يرتبط بتصفية « مجتمع العساكر » و«مجتمع القبيلة » و« مجتمع الحزب الرائد القائد » وبالتالي فسح المجال لقيام مجتمع المؤسسات القائمة على التعبير الديمقراطي الحر مع اعتبار الخصوصية لكل بلد، قد مر ويمر عبر الانتقال مثلا – من « القبيلة » إلى الطريقة الصوفية، وقد يتم الانتقال مباشرة من الطائفة إلى الحزب والنقابة والجمعيات المهنية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني على الطريقة الأوروبية كما يحدث أن تتزامن تلك الأطر الاجتماعية العربية وتتعايش مع بعضها ومع قيام الحزب والنقابة دون أن يكون ذلك بديلا عنها (3).

وما يمكن إستخلاصه مما سبق أن ظهور المجتمع المدني في الوطن العربي كان في البدايات الاولى له، كضرورة كمقاومة الإستعمار، وبعد أن حقق مبتغاه وبأشكاله المتعددة، استغل من طرف الدولة، إلا أنه ومع إجتياح رياح الديمقراطية والعولمة وحقوق الانسان العالم بعد انتصار التيار الليبرالي على التيار الاشتراكي، أصبح ضرورة ملحة، وتفتحت الدول العربية على إختلالها على المجتمع المدني لكن طبعا بدرجات متفاوتة في الحرية والمشاركة وإبداء الرأي . وبما أننا ننتمي إلى المغرب العربي نسلط الضوء عليه في هذه الدول مع ابراز خصائصه ووظائفه .

2 – في دول المغرب العربي

أما في بلدان المغرب العربي – تونس – الجزائر – المغرب وعلى غرار ما تم ذكره بالنسبة للدول العربية الأخرى « فلقد انتشر فيها المفهوم بعد ذلك في الثمانينيات التي تميزت بفتور في البناء الاقتصادي التنموي، وبظهور تيارات جديدة تشكك في مشروعية الدولة الوطنية وتنتقد ما تسميه بفشلها في تلبية حاجات الطبقات الشعبية.» (4)

« ومع إنفتاح هذا الحقل الجديد من النشاط والنضال أصبحت إشكالية المجتمع المدني في الثمانينات عنصرا أساسيا للعمل الإجتماعي ورهانا هاما في الخلافات السياسية الراهنة، بعدما كانت غائبة (أي مؤسسات المجتمع المدني) ثم مهمشة في النقاشات السياسية والثقافية في الدول المغاربية. » (5)

المنارة للاستشارات

ولقد بدا الموقع الجديد الذي احتله المجتمع المدني، في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، خاصة في سياق التحولات السياسية والاقتصادية، باعتباره الآلية الرئيسية لتحقيق ما يلي :

– الإسهام في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، والتأثير ايجابا في إرساء الاحترام لحقوق الإنسان، واتساع المشاركة السياسية.

– الإسهام في مواجهة تحديات التنمية البشرية خاصة في مواجهة (الفقر) و(البطالة)، والتعامل مع الآثار السلبية لسياسات التحول الاقتصادي نحو السوق (الخصخصة Privatisation).

– توسيع مشاركة القواعد الشعبية في عملية التنمية بعد "اخفاق" التنمية من أعلى إلى أسفل.

– تمكين المرأة، والمفهوم يشير علميا إلى "توفير عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لها، لتعتمد على ذاتها، وتسهم في التنمية الاقتصادية والسياسية، وتنتفع بثمارها". [6]

3 – المجتمع المدني : خصائصه ووظائفه

أ – خصائصه

– طبيعة المفهوم تشير إلى جوهر « الطوعية » [7]

– كما تشير إلى فكرة المؤسسية [8]

وكما أن لظاهرة المجتمع المدني عدة مقومات مثل الفعل الإرادي الحر، والتنظيم الجماعي، والتوجه الأخلاقي، وعدم إستهداف الربح [9] .

ويرى أحمد شكر الصبيحي أن هناك عناصر مشتركة، يوافق عليها أغلب الذين تحدثوا عن المجتمع المدني في إطار الحضارة الغربية، ومن أهم هذه العناصر :

أ – أن المجتمع المدني رابطة إختيارية يدخلها الأفراد طواعية، ولا تقوم عضويتها على الإجبار، أي ينضم إليها الأفراد بمحض إرادتهم الحرة، وإيمانا منهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم والتعبير عنها .

ب– يشمل المجتمع المدني العديد من المكونات من بينها: المؤسسات الإنتاجية والطبقات الإجتماعية والمؤسسات الدينية والتعليمية والإتحادات المهنية والنقابات العمالية والروابط والأحزاب السياسية والنوادي الثقافية والاجتماعية وعقائد سياسية مختلفة .

المنارة للاستشارات

جـ- للمجتمع المدني إمتدادات خارج حدوده، تتمثل في توسع بعض عناصره، أو إنتقال تأثيرها إلى غيره من المجتمعات، سواء كانت هــذه العناصر هي المؤسسات الإنتاجية، أو الطبقات الإجتماعية، أو الإتحادات المهنية والنقابات العمالية، أو حتى الأيديولوجيات التي بلورتها جماعات إجتماعية معينة في ذلك المجتمع ومثقفوها .

هــ - أن مؤسسات المجتمع (من حيث المبدأ) تتمتع بإستقلالية نسبية من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية عن الدولة، ومن هذا المنطلق فإنها تجــسد معنى قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطاتهم بعيدا عــن تدخل الدولة[10] .

وتتميز تنظيمات المجتمع المدني بدرجة أعلى من السيولة والمرونة، وبهامش أكبر من الحرية في دخول وخروج الأفراد منها . ولذلك فإن هذه

التنظيمات حريصة على أن تكون " جاذبة " و" جذابة " لأعضائها . وفــي ذلك تستخدم آليات الإقناع والترغيب، وهنا تكمن قوة تنظيمات المجتــمع المدني في التأثير على سلوك أعضائها، ومن ثم قدرتها الكامنة على غــرس قيم وسلوكات متوائمة ومتوافقة مع متطلبات التنمية السياسية بصفة خاصة والتنمية الشاملة بصفة عامة. [11]

فأولا، ثبت من الدراسات الميدانية المقارنة في عدد من مجتمعات العالمين الأول والثالث أن تعدد العضوية في تنظيمات المجتمع المدني ترتبط طرديا بإرتفاع القدرة على التحكم في السلوك الإيجابي، وإرتفاع مستوى المشاركة السياسية، وفرص الحراك الإجتماعي إلى أعلى (Upward Social Mobility)، ومستوى الإنتاجية . وطبعا قد يكون من الصعب تحديد إتجاه العلاقة السببية في هــذا الترابط. ولكن تظل معامــلات الإرتباط هذه دليلا على أن هناك شيئا إيجابيا يحدث للأفراد، وسلوكياتهم مع إنضمامهم لتنظيمات المجتمع المدني.

وربما يمكن القول أن عضوية هذه التنظيمات تعطي الفرد إحــساسا بأنه قادر على التأثير، ولو بقدر متواضع، في بيئته الإجتماعية . كما تعطيه قدرا، ولو متواضعا، من الشعور بالأمان الجماعي في مواجهة الدولة، وتتيح له عددا أكبر من فرص الإرتقاء الذاتي.

وثانيا، يلاحظ أن تنظيمات المجتمع المدني تزود أعضائها بقدر لا بأس به من المهارات التنظيمية والسياسية. فبحكم ما تنطوي عليه من حرية نسبية في تنظيم الإجتماعات والحقوق والمنافسة لإختيار القيادات، ومن ثم للترشيح والإنخراط في الحملات الإنتخابية، والتصويت، ومراقبة ومحاسبة هذه

المنارة للاستشارات

القيادات، فإن أعضاء هذه التنظيمات يتلقون ويمارسون قدرا من الثقافة السياسية، لذلك، فإن أعضاء هذه التنظيمات يكونون هم الأكثر تهيؤا للإستفادة من هذا القدر من الحرية المتاحة . وحتى حينما لا يتاح هذا القدر فإنهم يطالبون به، ويحرصون على توسيعه بإضطراد. (12)

وثالثا، يلاحظ أن تنظيمات المجتمع المدني هي التي تحصن الفرد ضد سطوة الدولة من ناحية، وتحصن الدولة ضد الإضطرابات الإجتماعية العنيفة من ناحية أخرى . فعضوية أحد هذه التنظيمات تتيح للفرد قدرا أكبر من الحماية في حالة إنتهاك أحد أجهزة الدولة لحقوقه الإنسانية – المدنية

أو الإقتصادية أو السياسية كما أن هذه التنظيمات تقنن السلوك الإحتجاجي لأعضائها في مواجهة الدولة.أي أنها تدير الصراع الإجتماعي الذي يكون أعضاؤها طرفا فيه بشكل سلمي منظم – حتى لو لجأت للإضراب والإعتصام والتظاهر والمقاطعة . وهذا بعكس فئات المجتمع الأخرى، غير المنخرطة في تنظيمات للمجتمع المدني، والتي حين تعبر عن سخطها أو إحباطها فإنها تفعل ذلك بشكل عشوائي عنيف تأخذ شكل الشغب والنهب والتدمير . أي أنه بقدر ما تمثل تنظيمات المجتمع المدني قيدا على تعسف الدولة أو الحاكم ضد أعضائها فإنها بنفس القدر تضبط وتقنن سلوك الأعضاء، ومن ثم تجنب الدولة مغبة الإحتجاجات العشوائية الغوغائية العنيفة . وبنفس هذا المعنى فإن عضوية المواطنين في تنظيمات المجتمع المدني العلنية هي أحد صمامات الأمان المضادة لنزعات التطرف الفكري والسلوكي .

ورابعا، فإن تنظيمات المجتمع المدني هي التي تملأ الفراغ الذي يترتب على تقهقر الدولة من مجالات خدمية أو إنتاجية كانت تقوم بها، أو تعوض ولو جزئيا من عجز الدولة عن الوفاء بهذه المتطلبات الخدمية والإنتاجية (13) .

المنارة للاستشارات

ب – وظائفه

أن المجتمع المدني يعتبر آلية من آليات التنشئة السياسية والإجتماعية والإقتصادية ذلك أن المجتمع المدني يلعب دوره في التنشئة السياسية حينما يدرب الأعضاء على أصول الممارسة الديمقراطية.سواء فيما يتعلق بإتخاذ القرارات على أي مستوى من المستويات، أو التنشئة على أصول تبادل المراكز، وهو ما يعرف بالتوالي السياسي والإجتماعي، بحيث ينتقل الفرد بهذه القيم من التنظيم المدني الصغير إلى المجتمع الكبير بالإضافة إلى ذلك تعتبر تنظيمات المجتمع، مدرسة للتدريب في الإعتماد على الذات فمثلا نجد أن قيام بعض التنظيمات بعملية التمكين الإقتصادي لأعضائها من شأنه أن يجعلهم يعتمدون على أنفسهم . ليقودوا حياة مستقلة، هذا إلى جانب أنه يساعد على إتجاههم الطوعي نحو مساعدة الآخرين لتحقيق ذات الإستقلال، لتأسيس المجتمع الذي يتمتع فيه الأفراد بحرياتهم الكاملة

نتيجة لإستقلالهم الإقتصادي الكامل . هذا إلى جانب أن المجتمع المدني يدرب البشر على القدرة على تجميع القوة من مصادرها الختلفة . على سبيل المثال، فإننا نجد أن عملية التشبيك الرأسي والأفقي منشأنها أن توفر طاقات سياسية وإجتماعية وإقتصادية تشكل دعما لها من مختلف الجوانب . وبحيث تساعدها هذه الطاقة على تحقيق أهدافها من ناحية، و تقف صلبة وقوية أمام الكيانات الأقوى كالدولة من ناحية ثانية .[14]

وأن المجتمع المدني يدرب المواطنين وفق قيم تختلف عن قيم الجماعات الإرثية، ذلك أن الجماعات الإرثية تدرب المنتمين إليها على منظومتها القيمية الأمر الذي يجعلهم منغلقين على المنظومات القيمية التي للجماعات الأخرى. وعلى هذا النحو نجد أن الإنتماء أو الولاء للجماعة الإثنية يكون عادة من نوع الولاء الضيق، الأمر الذي يدفع إلى إمتلاء المجتمع بما يمكن أن نسميه بالولاءات الضيقة . عى خلاف ذلك نجد أن تنظيمات المجتمع المدني تتقاطع أفقيا مع كل الجماعات الإثنية، على أساس أنها تقدم قيم المواطنة

المنارة للاستشارات

الشاملة بإعتبارها أساس لولاء جديد وشامل وأرقى، بحيث تنشأ معادلة تشير إلى أنه كلما كان الولاء الأشمل أو الوطني أعمق وله تاريخه، كلما كان هو الولاء الذي له الأولوية على أي ولاء آخر . بل إن هذا الولاء الوطني إذا إستمرت طاقته الدافعة، فإنه من الممكن أن يؤدي إلى إضعاف الولاءات الإثنية، وهو الأمر الذي ينعكس على تماسك المجتمع (15) .

أنه يعمل على تكوين قيادات جديدة، حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة المخزن الذي لا ينضب للقيادات الجديدة، ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها، فهي تجتذب المواطنين إلى عضويتها، وتمكنهم من إكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي، وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكل لهم، وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية، وتؤكد الدراسات الميدانية أن العناصر النشطة في مؤسسات المجتمع المدني والتي تتولى فيها مسؤوليات قيادية هي القاعدة الأساسية التي يخرج منها قيادات المجتمع المحلية و القومية إبتداءا من أعضاء المجالس الشعبية المحلية إلى القيادات البرلمانية في المجالس التشريعية إلى قيادات الأحزاب السياسية على كل المستويات، وبذلك تساهم مؤسسات المجتمع المدي في دفع التطور الديمقراطي بالمجتمع وإنضاجه من خلال ممارستها لوظيفة إفراز القيادات .

ومن أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية تكرس في المجتمع إحترام قيم النزوع للعمل الطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الإختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الإحترام والتسامح والتعاون والتنافس، مع الإلتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، وما يترتب على هذا كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات، وهذه القيم هي في مجملها قيم الديمقراطية .

من هنا فإن إشاعة الثقافة المدنية التي تمكن لهذه القيم في المجتمع هي خطوة هامة على طريق التطور الديمقراطي للمجتمع، حيث يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر صيغة سلمية لإدارة الإختلاف والتنافس والصراع طبقا لقواعد متفق عليها بين جميع

المنارة للاستشارات

الأطراف، ويـــستحـــيل بناء مجتمع مدني دون الإعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية الإعتقاد والرأي

و التعبير والتجمع والتنظيم، ومن ثم فإن دور المجتمع المدني في إشاعة الثقافة المدنـــية بهذا المفهـــوم هو تطوير ودعم للتحـــول الديمقراطي في نفس الوقـــت، ويتأكد دور المجتمع المدني أيضا في نشر هـــذه الثقافة من خلال الحياة الداخـــلية لمؤسســـاته الـــتي تـــرعـــى و تنشـــئ الأعضاء على هذه القيم وتدربهم عليها عمليا من خلال الممارســـة اليومية (16) .

يلتزم الـــمجتمع المدنـــي فـــي وجـــوده ونـــشـــاطه بقيم ومـــعـــايـــير الإحـــترام والـــتراضي والتسامح والمشـــاركة والإدارة الـــسـلـــمـــية للتنوع والإختلاف، وما يتـــطلبه ذلك من قبول الـــتنـــوع والإخـــتلاف بين الذات والآخرين، وهي نفس القيم والمعـــايـــيـــر الـــتـــي تقوم عـــليهـــا الديمقراطية كصيغة لإدارة الـــصراع فـــي المجـــتـــمع الطبـــقي بوسائل ســـلمية وباعتبارها أيضا أسلوب حياة يـــشـــمل كافة مجالات المجـــتـــمع . فـــي هـــذا الإطار تبرز قـــيم الـــتسامح، والروح الجمعية، والتقدير المرتفع للذات من منظور الأهـــلية للفعل الإجتماعي والسياسي، الإيمان بكرامة الإنسان، الوفاء بالوعود، الشفافـــية والمثابرة، ولتأسيس الديمقراطية كـــنظام حكم وطـــريقة حياة لا يكفي أن تـــكون هذه الـــقيم أساس تحرك الإنسان في المجتـــمع وموقفه من الذات ومن الآخر، بل ينبغي أيضا تنمية المهارات الذهـــنية ومهارات المشـــاركة التي تمكـــنه من التفكير والتصرف عـــلى نحو يـــوازن بـــين حقـــوقه الفردية وبين الصالح العام، هذه المهـــارات تمكن الـــمواطن من تحديد ووصف وشـــرح المعلومات والأفكار ذات العـــلاقة بـــالقضايا العامة فـــضـــلا عـــن إيداع بـــدائل حل الـــمـــشكلات الناجـــمة عـــنها، والمفـــاضلة بـــينهـــا، أما مهارات المشاركة فـــتمكن المواطن من التـــأثيرفي قرارات الـــسيـــاسة العامة ومـــساءلة ممثليه في المجالـــس والهيئات الـــمنتخبة.

وتعتبر مؤسســـات الـــمجـــتمع المدني الإطار الأمثل والمدرسة الأولى للتمكين لهذه القيم والمهارات عند المواطنين الذين ينضمون إلى عضـــويـــتها وينشطون في إطارها، ولما كانت هذه القيم هي جوهر الـــثقـــافة الـــديمقراطية، والمهارات هي أساس الخبرة اللازمة للممارسة الديمقـــراطية في المجتمع فإن إسهام مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخها لدى المواطن ولدى المجتمع يمثل جانبا هاما من دوره في بناء الديمقراطية . (17)

المنارة للاستشارات

المراجع

(1) – حيدر ابراهيم علي . الاحزاب السياسية والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي . ورقة مقدمة للمؤتمر الذي نظمه تجمع الباحثات اللبنانيات . مؤسسة فريدرش إيبرت . المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي . بيروت من 18 إلى 20 نيسان (أفريل) 2004 . ص ص 48 – 49 .

(2)- نفسه ص 49 .

(3)- عبد الله حمودي . وعي المجتمع بذاته . عن المجتمع المدني في المغرب العربي . ندوات معهد الدراسات عبر الاقليمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا وآسيا الوسطى .. جامعة برينستون . الولايات المتحدة الأمريكية . دار توبقال للنشر . ط 1 . 1998 . ص . 41 .

(4)- نفسه ص 14 .

(5)- نفسه ص 30 .

(6)- أماني قنديل . مراجعة نقدية لأدبيات المجتمع المدني العربي 1990 – 2010 . ص ص 10 – 11 من موقع للأنترنات. المطلع عليه في 7 ماي 2010

.WWW.Fondationforfuture.org/Files/Amani_Kandil_Arabic.pdf .

(7) – أنظر في أصول فكرة الطوعية في الفكر الغربي والأمريكي خاصة :

Gordan Manser and Rosemary Giggins Cass , Voluntar The Cross Roads / New York . Family Service Association of . 1976 . P 11 .

(8)- انظر في المؤسسية والمدخل المؤسسي :

Samuel P . Hunitington : Political Order in Changing Societies (New Haven, Conn: Yale University Press,1968), Pp. 12-23, and “Political Development and Political Decay” , in : Claude E. Welech ed., Political Modernization : A Reader in Comparative Political Change (Berkeley, Calif.: Wadsworth Pub., 1971) , Pp.246ff.

(9)- محمد مورو . المجتمع المدني . إشكاليات المصطلح والممارسة . دار الفكر . دمشق . 2003 . ص 108.

(10)– أحمد شكري الصبيحي.المجتمع المدني مستقبل في الوطن العربي.مرجع مذكور سابقا.ص ص 24.25.

(11) – سعد الدين ابراهيم . المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي . سلسلة الأعمال الكاملة . المجلد الثامن . المجتمع المدني . دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة . سنة 2000 . ص 77 .

(12)- نفسه ص 78 .

(13)- نفسه ص ص 78 – 79 .

(14)- علي ليلة . المجتمع المدني العربي . قضايا المواطنة وحقوق الإنسان . مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة . 2007 . ص ص 204 – 205 .

(15)– نفسه. ص 206 .

(16)– عبد الغفار شكر . المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية . حوارات لقرن جديد . المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية . دار الفكر . دمشق . 2003 . ص. ص. ص .
67 . 68 . 69 .

(17)- نفسه ص ص 55-56 .

المنارة للاستشارات